المـــــــــنبر الديمقـــــــــراطـــــــــي

ايار 2010 | من اصدار اللجنة من اجل دولة ديمقراطيه علمانية | الثمن 5 شيكل

لاسامية رسمية وقمع سياسي

في الإمبراطورية القيصرية حيث تربى معظم زعماء الصهيونية وتبلورت فيها مذاهبهم، كانت اللاسامية إحدى وسائل الدفاع الواضحة للنظام المتخلف. فكلما كان يبرز تهديد داخلي ما على النظام، استياء شعبي أو فضائح تتعلق بالقيادة السياسية، كانت الشرطة السياسية السرية – الهيئة الموازية للمخابرات الاسرائيلية – تنظم تحريضا ضد اليهود. و قال الشعار الدارج: "اضربوا اليهود وانقذوا روسيا". ونظمت الدولة اللاسامية الاعتداءات الجماعية، وأصدرت مراسيم تعسفية وفرضت قيودا، ونسجت افتراءات وتشهيرات وحاولت صرف انتباه الجماهير عن أعمال الحكومة وتوجيه غضبهم نحو أقلية قومية.

ومثل القيادة البروفسلافية في روسيا التي دافعت عن امتيازات طبقة النبلاء الروسية، تستخدم القيادة اليهودية في إسرائيل جهاز الظلام الموضوع تحت تصرفها، لإشعال الكراهية ضد الأقلية القومية لاعتبارات سياسية داخلية.

وحيال الضغط الأمريكي الذي يطالب بإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين يحاول المسؤولون عن أمن دولة الابرتهايد إخافة وإسكات الفلسطينيين من مواطني اسرائيل، غير التابعين للسلطة الفلسطينية، ويعارضون خضوعها للاملاءات الاسرائيلية. كجزء من ذلك الإرهاب الداخلي ضد السكان الأقلية، نسج جهاز الامن العام "الشاباك" – المخابرات حبكة مغرضة وشريرة. الشخصيتان العامتان أمير مخول ود. عمر سعيد اعتقلا كمشبوهين "بالتجسس"، بمعنى أننا مطالبون بان نصدق ما زعم بانه كان لديهما أسرار أمنية لدولة إسرائيل وسلماها الى العدو! ومنع عنهما حق اللقاء بالمحامين ويجري التحقيق معهما لدى المخابرات – ذاك الجهاز الذي على مدى سنوات طويلة عني بتعذيب وقتل الفلسطينيين وانكشف غير مرة في المحاكم كمن كذب ولفق الأدلة. المسؤولون عن هذه الجرائم ضد الديمقراطية لم يعاقبوا أبدا بل ولم يقدموا الى المحاكمة.

نحن لا نصدق الحبكات التي نسجتها المخابرات. نحن لا نصدق بان شخصيتين عامتين عربيتين تجاوزتا القانون ضد التجسس وهما لم يعملا أبدا في هيئة الأركان أو في وزارة الدفاع. خطيئتهما هي في أنهما يطالبان بان تصبح الدولة التي هما مواطنان فيها دولة ديمقراطية. وهما مثلنا يعارضان الصهيونية ويريان فيها أيديولوجيا عنصرية تؤدي بالضرورة الى ممارسة التطهير العرقي وحرمان أبناء البلاد الأصليين من حقوقهم.

الحبكة ضد أمير مخول ود. عمر سعيد واعتقالهما الطويل لا ترمي الا الى هدف واحد: تسميم الرأي العام ومنع التعاون بين اليهود والعرب ضد الابرتهايد والقمع. مثل هذا التعاون ينال الزخم رغم أنف السلطات في إسرائيل، في أرجاء البلاد: في أحياء مختلفة في الشيخ جراح، في القرى البدوية في النقب، في يافا، في بلعين، في اللد، في نعلين وفي بؤر أخرى من الابرتهايد. السكان اليهود والفلسطينيون غير مستعدين بعد اليوم للسماح لاجهزة الظلام بان تعربد وان تكل بالأبرياء لتخدم طريقة حكم سياسية شريرة مر زمنها. جهود الاعتداءات الجماعيه المنظمة، كما ينبغي لنا أن نأمل، قضت نحبها. يجب تحرير د. عمر سعيد وامير مخول وإلغاء الحبكة تحقهما.

ندعوكم للمشاركة في مؤتمر حيفا الثاني

من أجل عودة اللاجئين الفلسطينيين

والدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية

حيفا، مسرح الميدان، 28 – 2010/5/30

التفاصيل في موقع اللجنة: http://www.or1state.org/awda

خصومة بين السيد وخادمه

حول العلاقة الراهنة بين الإمبريالية الأمريكية والكومبرادور الإسرائيلي

قبل عدّة أيام كتب توماس فريدمان – صحفي كبير في "نيويورك تايمز"، كبرى صحف الولايات المتحدة، وبوق معروف للإدارة الأمريكية – وعلى خلفية الهرْج المتصاعد في القدس وواشنطن الرسميتان: إسرائيل هي دولة اتكالية. وأمس قال دان حلوتس للتلفزيون الإسرائيلي: إسرائيل تابعة للولايات المتحدة في كل شيء، من رِباط الحذاء حتى قمة الرأس. ما الذي جرى إذن بين الحكومتين وطيدتي الشراكة واللتين تقيمان بينهما "حلفًا استراتيجي" قديمًا.. وبالأحرى: ما الذي جرى بين السيّد وخادمه الأمين. بل أكثر خدمه أمانة في المنطقة؟

منذ الحرب العالمية الأولى وقع اختيار الإمبريالية – البريطانية حينها، وهي تستعدّ لاحتلال المنطقة – على الحركة الصهيونية، مرتكزًا لهيمنتها على المنطقة. ومع الأيام، في خمسينيّات القرن الماضي، حوّلت دولة إسرائيل ولاءها للإمبريالية الأمريكية التي ، وبالقوة أحيانًا، عبر الانقلابات العسكرية، لملمت شظايا الهيمنة البريطانية على دول المنطقة.

دولةُ إسرائيل حجر الزاوية في النظام المناوئ للثورة

ولكن لم تتغيّر بنية العلاقة بين دولة اسرائيل والإمبريالية. لقد كانت القاعدة وحجر الزاوية في بنية النظام الإمبريالي في المنطقة، وهي التي تحفظه في مواجهة الجماهير الغاضبة على الوضع القائم. على الطبقات البرجْوازيات التي تمسك السلطة في الدول وتشكل حلقة الوصل لتهيمنة الإمبريالية. هذه هي وظيفة النظام الاستيطاني في فلسطين ولا وظيفة أخرى له. ولذلك فقد حرت رعايته وحظي بحماية الإمبريالية العالمية، وخاصة الأمريكية، لمدى يفوق ويتجاوز كثيرًا مساحته كقاعدة. وفي نظر أولئك الأسياد يشكل النظام الاستيطاني في فلسطين الضمانة في استمرار النظام المناوئ للثورة في المنطقة.

هذه الشراكة الحميمة بين السيد وخادمه، تفسّر أيضًا لماذا ورغم كل التصريحات المتلاقفة التي تخرج عن واشنطن، صادقت هذه دائمًا – وبغمزة عين كما يقول المخللون الإسرائيليون اليوم – على النشاط الاستيطاني في المناطق المحتلة عام **1967** بما في ذلك القدس. غداة صمّ الخبراء المقدسي ماوراء الخط الاخضر الى نفوذ دولة اسرائيل بدأت حكومة ليفي إشكول في بناء احياء جديدة، لليهود فقط كما يقتضي الجوهر العنصري الثابت للنظام الصهيوني. وكانت الخطوة اللاحقة ان بدأت الحكومة نفسها – نذكر فقط انها حكومة رئيسها حزب العمل – في بناء مدينة استيطانية جديدة قرب حبرون–الخليل. والمعلوم أن "جميع الحكومات بنت في ماوراء الخط الأخضر": في القدس وفي جميع مناطق **1967**، حكومات اليمين وحكومات اليسار. وكان رؤساء الولايات المتحدة يعمرون بعين، ويغمرون ويغمرون، ولم تتعب عضلات اعينهم.

ما الذي حصل الآن إذن؟ لماذا يهبّ أوباما لدرجة أن تتحد وزيرة خارجية دولته هيلاري كلينتون، لتجري مع شارون محادثة تأنيبية طبلة **40** دقيقة؟ ويتجند فريدمان فيكتب كم هي دولة تابعة. وتتجند "فورين بوليسي" فتذكر ان سياسة إسرائيل تهدد مصالح الأمريكان في المنطقة، في العراق وأفغانستان؟

إسرائيل عائق أمام سياسة أمريكا في المنطقة

هنا نتذكر الأشهر الـ**12** التي سبقت حزيران **2005**: قام مدير مكتب رئاسة حكومة شارون، دوف فايسغلاس، بجولة مكوكية بين القدس وواشنطن. في تلك الأيام كانت الانتفاضة الثانية عبئًا سياسيًا ثقيلاً على الولايات المتحدة وهي تدير على المستوى الإقليمي حربًا صعبة في العراق. كانت الأوامر للحادم الإسرائيلي أن ينهي المسألة بأية طريقة. وكانت نتيجة المطلب الأمريكي أن انسحب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة وسحن حركة حماس داخله.

الآن تدير الولايات المتحدة حربًا أكثر صعوبة في أفغانستان، ولم تخرج قواتها بعد من العراق. والتحدّي الإيراني هو ايضا ليس سهلاً. وقد وصل إلى إسرائيل في الأسابيع الأخيرة رئيس الأركان الأمريكي برفقة حاشية من الجنرالات وكبار ممثلي الإدارة الأمريكية، وآخرهم نائب الرئيس. ويهدف جميع هؤلاء إلى منع إسرائيل من المبادرة إلى قصف المفاعلات النووية الإيرانية، فيما يطمئنونها بأنها الحليف الاستراتيجي والأمين لواشنطن، وأن أمنها سيبقى شأنًا هامًا. إلخ إلخ.

إذن، أمام عبء التحدّي الشاق في الحرب التي يديرها في أفغانستان، تعيد إدارة أوباما توجيه السياسة الأمريكية. عليها الاعتماد أكثر من الإدارات السابقة على أنظمة في المنطقة، وعليها أيضًا محاولة إيجاد الطريق إلى شراكة من أي نوع مع نظام الإمامة في طهران. الحركات الجهادية – القاعدة وطالبان – تعادي النظام الشيعي الإيراني (في العراق مثلاً، يدير ممثلوهم حربًا شعواء فيما بينهم). هنالك مجموعة هامة في مجلس الأمن القومي في واشنطن، تدفع نحو اتفاق، ولكن إسرائيل بمشروعها الاستيطاني تضع العصا في عجلات التوجيه الجديد لسياسة واشنطن.

السلطة الفلسطينية أصبحت مؤسسة مهمة في السياسة الأمريكية في المنطقة

إضافة إلى ما ذكرناه، نجد منذ سنتين في الضفة الغربية قوات "السلطة الفلسطينية" وقد جرى عليها تغيير شامل، على يد ضباط أمريكيين وبقيادة مبعوث خاص من واشنطن هو الجنرال الأمريكي كنث دايتون. فوق هذا، جرى قبل شهر تعيين "منسق قوات الناتو مع القوات الفلسطينية"، ومرّة أخرى جنرال أمريكي هو وينيام وورد.

هذه الامور مجتمعة تشير إلى أن الإمبريالية الأمريكية تعيد ترتيب أمورها في المنطقة، بقيادة أوباما. لقد أملوا على نتنياهو إعلان تأييده لصيغة "دولتين لشعبين"، ففعل ذلك وبدا كمن يركبه عفريت. كذلك فرضوا قرار تجميد البناء في الضفة الغربية وهو لا ينوي الالتزام بالقرار بعد شهر أيلول. وقد حصل على إذن بإتمام البناء الذي قد بدأ. كل هذا يتشابك في صورة واحدة عامّة تظهر فيها دولة إسرائيل مجبرة على التنازل أمام السلطة الوطنية، وفي الأساس أمام جامعة الدول العربية التي يعتمد عليها أوباما في مناوراته في وجه إيران. يحتاج أبو مازن مجالاً سياسيًا يتيح له القيام بوظيفته ضمن إعادة الترتيب التي تجريها واشنطن في المنطقة؛ على سبيل المثال تشكيلة سياسية تترجم قوات الأمن (يقودها أمريكان)، نوع من إحياء خطة "الحكم الذاتي الفلسطيني" من أيام اتفاق كامب ديفيد (**1978**)، حكم ذاتي محاصر من كل الجهات مثل غزة اليوم، على صلة وثيقة بدولة إسرائيل كالصلة التي بين قوات "السلطة الفلسطينية" والقوات الإسرائيلية، وتبقى تحت مراقبة ممثلي الإدارة الأمريكية. إذا قامت هذه "الدولة" فهي حكم عسكري بلباس مدنيّ.

التضارب بين جدول أعمال إدارة أوباما وحكومة نتنياهو

ولكن كل هذا يتعارض مع البرنامج السياسي لحكومة نتنياهو. فقد قسم بنفسه حركة "الليكود" في تموز **2005** على خلفية قرار شارون، قائده حينئذ، الانسحاب العسكري من قطاع غزة. إن جدول الأعمال السياسي لنتنياهو هو البرنامج التاريخي لحزب "الليكود" – "أرض إسرائيل الكاملة"؛ أي بقاء إسرائيل في كل فلسطين حتى النهر. وهذا أيضًا جدول الأعمال الذي قامت عليه الحكومة الحالية (تاركين "حزب العمل" المصاب بالهُزال والتخلي عن ركائزه التقليدية).

وحتى لو أراد، لا يستطيع نتنياهو التنازل عن جدول أعمال يعرّف وجوده داخل الدولة الصهيونية. حزبه وحليفه "شاس" كانا السبب في حل الحكومة. نتنياهو لا يريد ولا يستطيع التنازل عن استمرار مشروع الاستيطان في مناطق **67**. هذا هو سبب التصادم مع سعي واشنطن إلى الاعتماد المتزايد على دول الجماعة العربية وإيجاد شراكة نسبية مع إيران – وكل ذلك بهدف تحقيق انتصار في أفغانستان. ومما جاء في مجلة السياسة الخارجية "فورين بوليسي"، يتردد صدى أقوال الجنرال بترايوس قائد أركان القيادة الوسطى في الجيش الأمريكي، المنتشرة في الشرق الأوسط بما فيه أفغانستان وإيران والعراق والدول العربية. ففي ورقة عمل وجّهها منذ شهر **2010/1** حذّر بترايوس "إن سلوك إسرائيل يسبب لقادة الدول العربية فقدان ثقتهم بالولايات المتحدة"، وخاصة سلوكها تجاه الفلسطينيين.

أوباما لا يدير هنا سياسة رجل واحد. فمؤسسته العسكرية لديها رؤية شاملة للمصالح الأمريكية ولرأس المال المالي في وول ستريت. الآن يظهر أن نتنياهو، متسترًا ببلاغة من أي نوع، سيضطر للتراجع: كبير مستشاري أوباما، ديفيز إكسلرود، قال قبل خمسة أيام أن إسرائيل هي "دولة اتكالية". وأول أمس أقرّ قائد أركان جيش إسرائيل السابق، في إحدى قنوات التلفزيون الإسرائيلي: إسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة في كل شيء – "من رباط الحذاء إلى الرأس".

ولكن مثل هذا التراجع معناه أزمة داخلية حادّة في النظام الإسرائيلي الرسمي. وانقسام، وطريق مسدود بالنظر إلى الظروف. في هذه الأثناء القطيعة الحالية بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو – على خلفية بناء حي استيطاني في القدس – لم تخرج عن سيطرة صانعيها، وفي واشنطن لم يقرروا بعد هل من المفيد حل "حكومة اليمين" الإسرائيلية.

على الجماهير أن تعتمد على نفسها، وعلى نفسها فقط

الشعب في هذه البلاد، وشعوب المنطقة، لن يكونوا أحرارًا وأسيادًا لمصيرهم، إلاّ بالانفصال عن دائرة الهيمنة الإمبريالية، التي تتطلب بدورها القطع مع نظام العنصرية الممأسسة والبنيوية. هذه الحرية ستكون من صنع الجماهير الشعبية نفسها.

"دولة ثنائية القومية" – الخدعة الجديدة التي جاءت لتحل محل خدعة "دولتين"

• لا يوجد حل سياسي بديل عملي للدولة الواحدة، العلمانية والديمقراطية ، من النهر إلى والبحر

الانهيار النهائي للصيغة الكاذبة "دولتين لشعبين" هو أمر واقع، ويشرح بشكل جيد للغاية الذعر التي يبثها المتحدثون الإسرائيليون من جميع أنحاء الطيف السياسي الصهيوني. لسنوات عديدة شكلت فكرة "دولتان لشعبين" تغطية ممتازة لاستمرار الاحتلال من خلال تحويل قيادات منظمة التحرير إلى مقاولين ثانويين لها. الآن، وأخيرا، فقد انهارت هذه المعادلة الكاذبة علنا وبشكل واضح. ولقد ساهم في الكشف عن هذه الخديعة تبنيها من قبل حكومة إسرائيل الحالية، والتي يفوق بطشها بالشعب الفلسطيني بطش الحكومات السابقة.

ويأتي الدليل الساطع على الإفلاس التام لحل "دولتين لشعبين" من وزراء حكومة السلطة الفلسطينية وكبارالمسؤولين هناك. فلقد زودنا هؤلاك بعشرات التصريحات على غرار "امكانية نقل تأييدهم" من فكرة الدولتين إلى فكرة الدولة الواحدة المشتركة، وحول فشل الرؤية القديمة التي ماتت قبل ولادتها. فإذا كان هذا الفريق، وهو الوحيد المستفيد والذي يسمن من شعار الدولتين، بات يتخلى عنها علنا، فلا بد بأن هذا الشعار الفارغ قد وصل إلى الهاوية في بورصة الأوهام.

لا أحد يعتقد الآن بأن حكومة نتانياهو– ليبرمان – يشاي والمدعومة من ايهود باراك (من الداخل) وتسيبي ليفني (من الخارج)، ستسمح بنوع ما من السيادة الفلسطينية ، حتى ولو داخل جزيرة البنتوستانات المبعثرة والمخزنة في الضفة الغربية. رغم ذلك، فإن حكومة الولايات المتحدة لا تزال تدعم الموقف "إسرائيلي علنا، في حين تواصل قيادة السلطة الفلسطينية التعاون مع اسرائيل في جميع المجالات، وتخضع للهيمنة الإسرائيلية. صحيح أن السلطة الفلسطينية تحاول انقاذ ماء وجهها بالامتناع عن محادثات مباشرة مع اسرائيل، ولكن في الحقيقة فإن المحادثات والتنسيق بين أجهزتها وأجهزة القمع الإسرائيلية لم يتوقف ولو للحظة.

الهدف الحقيقي من حل "دولتين" هو الحصول عمى إعتراف القيادة الفلسطينية بـ "الدولة اليهودية"، القائمة على موتيف الفصل، والراسخ في مقولة رابين "نحن هنا وهم هناك". والحفاظ على الدولة التي تقوم على العنصرية المتخلفة، وفي الوقت نفسه تعزيز القيم الطائفية البدائية. على أساس هذا البرنامج تمت الاغلاقات، والحواجز، والطرق الالتفافية، وجدار الفصل وإقصاء الفلسطينيين عن حقوقهم وأراضيهم. وتدريجيا بدأت وسائل السيطرة والاقصاء تزحف من مناطق 1967 إلى داخل مناطق 1948، لتصبح بارزة ومكشوفة. حيث نشاهد المستوطنات الجديدة، والشوارع الالتفافية المحيطة بالبلدات العربية داخل مناطق 1948، تماما كما في مناطق 1967. هكذا تم استخدام شعار "الدولتين" ليس من أجل تغيير الواقع، بل من أجل مؤسسة، وتعزيز وتحصين نظام الفصل العنصري.

يفتح انهيار ديكور "رؤية" الدولتين ثغرة جديدة في الفرص السياسية والوعي الجماهيري. ولكن لحظات فقط قبل تحول هذه الثغرة إلى حقيقة، يقوم حرس النظام القديم ومساعديهم بسدها بشكل فعال، بهدف تحويل النضال إلى المسار القديم والمعروف، وبهدف سد الطريق أمام الوعي الجديد. أما جهاز الفرملة فيسمى "الدولة ثنائية القومية"، ليصبح آخر صرعة، إنها خطة قديمة والتي ستتحول كسابقتها إلى طُعم للجماهير ولتساهم في خداعهم وتأييدهم. ويتم هذه المرة تجنيد فريق الدعم مباشرة من الاكاديمية ومن بين نخب ومثقفي إسرائيل اليهودية.

معادلة "الدولة ثنائية القومية" هي عمليا وبكلمات أخرى معادلة الكونفديرالية، والتي تعود من الباب الخلفي بعد إبعاد معادلة الدولتين. فالدولة ثنائية القومية تضمن عمليا امكانية العودة للمطالبة لخطة التقسيم إلى دولتين؛ فكل "قومية" يمكنها المطالبة بممارسة حق تقرير المصير، وحتى الانفصال. هكذا نعود عمليا إلى نقطة البداية التي أوصلتنا إلى المأساة الحالية.

أتبنى من أكثر المتحمسين لحل "ثنائية القومية" استطاعوا الاستحواذ على جمهور واسع. وهما ميرون بنبستي وبورفيسور يهودا شنهاب. وفي الجانب الفلسطيني فقد تم اقتراح هذا الحل قبل عدة سنوات من قبل د. عزمي بشارة.

وكان ميرون بنبستي قد نشر في مجلة "مطاعم"، عدد كانون الأول 2009، مقالة بعنوان "نعم، من أجل حل ثنائي القومية للصراع". كما كرر بعض المواقف نفسها في مقالات في صحيفة "هآرتس" مؤخرا. ويشرح في مقالته أنه وبعد أربعين سنة من الاستيطان في الأراضي، لا يمكن اعتبار المستوطنات احتلالا أكثر مما في فترة الاستطيان الأولى. وأن ما يحافظ على السيطرة الإسرائيلية ليس سوا الشوارع الإلتفافية، سرقة الأراضي ونظام الحواجز. وهو يشير بشكل دقيق إلى نجاح إسرائيل في تهشيم الأمة الفلسطينية وتفتيتها إلى خمس تجمعات منفصلة ومنعزلة تخشى من وضع برنامج قومي موّحد. ويشير كيف أن غالبية العالم توافق على هذه الوضعية، وكيف تستغل إسرائيل "الخوف الديمغرافي" وتلوح به وكأنه قنبلة موقوتة. لكنه يمتنع عن توصيف الوضع السياسي الحالي على أننا الفصل العنصري. كما أنه يلغي مسبقا امكانية أن تقوم هنا ما يسميه "دولة وحدوية مثل جنوب افريقيا اليوم". وبعبارة أخرى، انه يرفض على نحو قاطع استبدال نظام الفصل العنصري بدولة ديمقراطية علمانية ، ويستغل الاشكاليات في جنوب أفريقيا كذريعة لذلك. يطلق بنبستي على الحل العملي الذي يقترحه اسم "المساواة في الاحترام". شيء يشبه الاتفاقات في ايرلندا الشمالية. بنفستي يدعو إقامة دولة يهودية التي تسيطر على جميع أنحاء المنطقة، وحكم ذاتي للفلسطينيين في الأشلاء المتناثرة كالجيوب داخل مناطق السيادة الحقيقية.

أما بروفيسور يهودا شنهاب، فيكشف في كتابه الجديد "فخ الخط الأخضر" من إصدار عام عوفيد، 2010، عن عدة استنتاجات حكيمة وممتازة. فهو يشرح كيف يخفي نموذج 1967 في داخله الوضع القائم في 1948، ويشرعن جريمة النكبة؛ كما يكشف عن عنصرية اليسار الصهيوني، ويُعرّف إسرائيل اليوم بدولة الفصل العنصري ثنائية القومية. وفي خضم اقتراحاته لحل الصراع، يمتنع من التطرق مباشرة لتعويذة "ثنائية القومية"، لكن حلوله التي يعرفها هو على أنها "أمثولة" تندرج تحت هذا الاطار.

يقول شنهاب أن الحل الأقل مرغوبا هو حل "دولة جميع مواطنيها"، وهي الحل الوحيد الأقرب للدولة العلمانية الديمقراطية؛ أي دولة واحدة مشتركة يتمتع مواطنيها بالمساواة التامة بالحقوق. أما النموذج الثاني المقبول عليه أكثر، فهو "تقسيم السيادة ومنح حقوقا قومية ودينية كاملة للشعبين". لكنه يعترف بأن هذا النموذج يكرس، نوعا ما، نموذج الدولة اليهودية القائم.

شنهاب يفضل نموذج "الديمقراطية الوفاقية". ويقول أنه يمكن التوصل إلى هذا الحل عبر توزيع الحيز القائم لحيزات قومية صغيرة على هيئة كنتونات. ويضيف شنهاب تحفظ وحيد لهذا النموذج، حيث يشترط تقسيم

حر بسكن لا يضر بالسكان القاطنين. وهو يقول أنه من غير الاخلاقي إخلاء المستوطنين. وأنه يجب السماح لهم بالبقاء في اماكنهم. ومن المؤسف أنه حتى لا يقترح فتح المستوطنات أمام السكان الفلسطينيين ن جانب اليهود. والقضاء بذلك على الفصل العنصري. كما يقفز شهاب ببلباقة عن مسألة فصل الدين عن الدولة. فهو يقول أننا نعيش في عصر "ما بعد العلمانية". ليحل نفسه من التعامل مع مسألة ماهية العلاقة بين الدين والدولة

فعندما يكتب شهاب أنه "بالامكان التفكير بنموذج سياسي يتضمن برلمانيين، واحد للاكثرية اليهودية، وثاني للاقلية الفلسطينية". فهو يقول ضمنيا أنه الفلسطينيين سيبقون دائما أقلية، أي أنه لن يتم تحقيق العودة في تبنيه لنموذج الفصل بين اليهود والعرب. فإن شهاب يموضع نفسه في مركز المستنقع الصهيوني. الذي يدعي أنه حاول الخروج منه. هذا يعني أن كتابه هو نص صهيوني بكل ما تعنيه الكلمة.

المبدأ المشترك بين بنيستي وبين شهاب، هو طريقة موافقتهم على وجود المستوطنات اليهودية كحقيقة ثابتة لا يمكن تغييرها. فكلاهما يلوحان بمقولة "لا يمكن تصحيح الغبن بغبن آخر". لكن هذه فلسفة فارغة من كل مضمون. فيجب، بل ويمكن اصلاح الغبن الهائل مثل جريمة التطهير الإثني للأمة الفلسطينية. المطلوب هو شطب تغيير الوجه القائم في صلب الاستعمار الكولونيالي. تماما مثلما يجب ويمكن الغبن الذي تخلقه علاقات القوى الاقتصادية التي تنتج الفوارق الهائلة في دخل الفرد (بنسبة 1 الى 25)، وذلك عبر وسائل تجسر هذه الهوة. فحل الصراع بين الصهيونية وبين الشعب الفلسطيني ليس مسألة تغييرات تجميلية.

يجب التذكير بأن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى المناطق التي طردوا منها. لا يمكن تحقيقه في ظل الدولة "ثنائية القومية". فهذا المحلوق الهجين يقوم على أساس مناطق ذات فئات أثنية واحدة، لا يمكن للطرف الآخر السكنى فيها. ضمن هذا الاطار المشوّه والرجعي تتم المحافظة على المستوطنات، و ربما على الكيبوتسات. كتجمعات فصل عنصري ذات فئة أثنية واحدة. أي أن الدولة اليهودية تستمر بوجودها كمؤسسة مهيمنة على هذا الاطار.

كما يمكننا ملاحظة نزعة الدولة ثنائية القومية لدى مؤيدي حل الدولتين. مثل مجموعة "ترابط" والتي هي عبارة عن الجبهة الديمقراطية والتجمع الديمقراطي. في عام 1991 كان عزمي بشارة أول من اقترح فكرة توزيع السلطة داخل إسرائيل بين الأكثرية والأقلية. عبر كرامة "الحكم الذاتي للفلسطينيين في إسرائيل". وكان تنظيم "الفنار" النسوي الفلسطيني قد أماط اللثام عن عيوب هذا الحل. حيث أشارت عضوات التنظيم إلى أن هذا الحل يعزز المؤسسات الأبوية التقليدية، ويؤثر سلبا على تقدم النساء.

اليوم تحذر بعض النسويات الفلسطينيات من تبني وثائق التصور المستقبلي التي تؤدي إلى دولة ثنائية القومية. دون الأخذ بالحسبان مكانة النساء. ففي العدد 34 من مجلة "نظرية ونقد". ربيع 2009.

(بالعبرية) يكتب ليليان أبو طيخ أن "المطالبة بالتعامل مع الاختلاف الثقافي في مسألة الأراضي، المسكن وتوزيع الموارد، ستؤدي بالضرورة إلى استمرار ظلم النساء، حيث تتم التضحية بحقوق النساء من أجل الحفاظ على الثقافة وحمايتها من القوى الكولونيالية". ومما لا شك فيه بأن هذه النزعة ستستمر ضمن الدولة ثنائية القومية. فعندما يتم فرض الحدود الثقافوية والطائفية على المجتمع، حتى ولو بقوة الاتفاقيات المقبولة، فإن النساء هن من مؤشر حدود هذا النطاق. فقط عندما يتم ترسيم هذه الحدود بواسطة الانضمام الطوعي، تستطيع النساء ويستطيع الرجال الانتقال من مجتمع إلى مجتمع بحرية.

فقط في الدولة العلمانية الديمقراطية (وهو نموذج ليس بجديد، وعليه تقوم اليوم الدول المتطورة، وبعض الدول النامية) تستطيع جميع فئات المجتمع من التمتع بحقوقها الثقافية. لا توجد اليوم أية إشكالية بممارسة المساواة اللغوية، حيث يكفي نشر كل وثيقة رسمية باللغتين. والتأكد من وجود موظفين في كل مؤسسة يجيدون التحدث باللغتين. السكان العرب في إسرائيل يمارسون هذا الأمر فعلا، تماما كما في جميع مؤسسات الاتحاد الاوروبي. ولا توجد مشكلة في كتابة اللغتين على كل لافتات الطرق. طبعا يجب تخصيص ميزانيات لمؤسسات التربية والتعليم بشكل متساو، ويجب تدريس تاريخ البلاد والمنطقة، وأن يتعلم كل طرف أدبه ولغته إلى جانب تعلم أدب ولغة الطرف الآخر.

ثمة أطراف مختلفة تخشى حل الدولة العلمانية الديمقراطية. وثمة من يحاولون مرة تلو المرة اقناعنا بالتخلي عن "العلمانية"، بهدف نيل اعجاب "قوى اجتماعية" متنفذة لا تقبل بهذا الحل. هؤلاء يتجاهلون الحقيقة بأن التخلي عن "العلمانية" يعني التخلي عن مفهوم "الديمقراطية". الدولة ثنائية القومية هي ضمنا دولة غير ديمقراطية. فالمؤسسات المركزية في هذه الدولة تنتخب عمليا على أساس إثني. وليس من قبل الأغلبية الديمقراطية، أي أن شخص واحد – صوت واحد. كما توجد محاولات للتملص من فكرة العلمانية الديمقراطية تحت ستار الدولة "العلمانية–الديمقراطية–ثنائية القومية". لكن جميع هذه الحيل لن تنجح. لأن الدولة ثنائية القومية هي بمضمونها دولة مناهضة للديمقراطية.

نأمل بأن الانفتاح الجديد على هذه المسألة سيؤدي إلى مناقشة مستفيضة لشكل النظام المرجو، والذي نأمل أن يستبدل المبنى الفاشل القائم للدولة اليهودية، التي ليست علمانية وليست ديمقراطية.

ايلي امينوف

جنوب إفريقيا: الابرتهايد مات – يعيش الابرتهايد

قراءة نقدية في كتاب نوعامي كلاين "عقيدة الصدمة"

في العشرين سنة منذ الغي الابرتهايد (نظام التفرقة العنصرية) في جنوب إفريقيا، رأت الأغلبية العظمى من اليسار في العالم تغيير الحكم هناك كانتصار لامع للإنسانية على قوى الظلام. جنوب إفريقيا الجديدة مجدت كنموذج للإعجاب والاقتداء وزعمازها السود حظوا بالاحترام في العالم بأسره. ولكن فحصا أكثر جدية "للديمقراطية التي ولدت في القيود" كما تسمي نوعامي كلاين جنوب إفريقيا، يظهر صورة مختلفة.

في كتاب "عقيدة الصدمة" تصف كلاين كيف أن البلاد الغنية، التي كان يفترض بها أن تتحول مع نهاية الابرتهايد الى دولة علمانية ديمقراطية، أصبحت عمليا قشرة من الديمقراطية البرلمانية، التي تسيطر عليها اتحادات ومعها القوى الاجتماعية التي أقامت نظام الابرتهايد. خلافا للخطة السياسية للمؤتمر القومي الإفريقي، الذي وعد بإعادة الدولة الى الأغلبية السوداء بقيت القوة الحقيقية في يد الأقلية البيضاء. وكتبت كلاين تقول:

"في الفترة الحاسمة بين تحرير نلسون مانديلا من السجن في شباط 1990، وبين تعيينه رئيسا للدولة في 1994، تخلى حزبه، المؤتمر القومي الإفريقي عن الأغلبية الساحقة من "ميثاق الحرية" الذي اقر في مؤتمر الشعب في 1955.

"استهل الميثاق بالإعلان: "الشعب سيحكم". مانديلا، في رسالة من جملتين أطلقها لمؤيديه قبل أسبوعين من تحريره من السجن، صاغ ذلك على النحو التالي: "سياسة المؤتمر الوطني الإفريقي هي تأمين المناجم، البنوك والصناعات الاحتكارية... تغيير أو تعديل الموقف في هذا الموضوع لا يعقل. القوة الاقتصادية للسود هي هدف نؤيده ونشجعه بلا تحفظ، ولكن في وضعنا لا مفر من سيطرة الدولة في فروع اقتصادية معينة"، هذه الكلمات ماتت في غضون وقت قصير للغاية.

لكل الفصائل في المؤتمر الوطني الإفريقي كان واضحا بان الابرتهايد ليس فقط نهجا سياسيا بل وأيضا نهجا اقتصاديا، استخدم العنصرية لفرض نظام رنجي شديد: نخبة بيضاء نجحت في جمع أرباح هائلة من المناجم، من المزارع والمعامل في جنوب إفريقيا. وكانت

قوة العمل السوداء ممنوعة من امتلاك الأرض وأجبرت على تقديم عملها مقابل قدر أقل كثيرا من قيمتها. وكان منديلا كما تشدد كلاين، لا يزال يؤمن عشية تحريره من السجن بأنه لن تقوم قائمة للحرية دون إعادة توزيع الأملاك.

"ولكن في السنوات القليلة التي انقضت الى أن تسلم مانديلا منصب الرئاسة، حصل شيء اقنع قيادة الحزب بعدم استخدام قوته ومكانته للمطالبة باستعادة مقدرات الدولة التي سلبت وباعادة توزيعها. وحسب وصف كلاين فان "الحزب تبنى سياسة هي شهادة حية على ما هو متوقع عندما ينفصل الإصلاح الاقتصادي عن التغيير السياسي. على المستوى السياسي وان كان انتهج حكم الأغلبية، وبات لكل المواطنين الحق في الانتخاب والحريات المدنية، بيد أن جنوب افريقيا تسبق البرازيل وحدها في المنافسة على لقب المجتمع غير المتساوي الأكبر في العالم".

"في المحادثات التي بحث فيها إنهاء الابرتهايد، مانديلا وممثلوه حققوا ما يريدون تقريبا في كل واحد من بنود المفاوضات في المجال السياسي. والمدني. ولكن الى جانب ذلك، وبشكل أقل تغطية إعلامية، دارت المفاوضات الاقتصادية، والذي مثل المؤتمر الوطني الإفريقي فيها تابو مبكي (في وقت لاحق رئيس جنوب إفريقيا). في المحادثات الاقتصادية اقر "إجماع واشنطن" الذي ساد في قبة الكابيتول. المجالات الاساس المتعلقة باتخاذ القرارات الحاسمة الاقتصادية – كالسياسة التجارية أو البنك المركزي – أعلن عنها كمجالات "فنية" أو "إدارية" ونقلت السيطرة عليها الى محافل "غير منحازة" زعما: خبراء، اقتصاديين وموظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – ممثلين لكل جهة باستثناء مقاتلي الحرية من المؤتمر الوطني الإفريقي. وهكذا تمت بنجاح سلقنة اقتصاد الدولة.

"الاقتصادي فيشنو فدياتشي كان أحد القلائل في المؤتمر الوطني الإفريقي الذي كان ذا تأهيل كلاسيكي في الاقتصاد. في نهاية 1993 طُلب إليه أن يعد ورقة موقف عن الفضائل والنواقص التي في جعل البنك المركزي لجنوب إفريقيا كيانا مستقلا يدار بحكم ذاتي. فدياتشي عارض الفكرة بشدة، وكما قال في تلك الأيام فانه حتى الاقتصاديين في الولايات المتحدة ممن تبنوا السوق الحرة رأوا في منح استقلالية كاملة للبنك المركزي فكرة شاذة طورتها حفنة من الإيديولوجيين من مدرسة شيكاغو. ولمفاجأة فدياتشي فانه ليس دستور جنوب إفريقيا وحده قدس الحكم الذاتي الكامل للبنك المركزي بل كان سيقف على رأسه من أداره في عهد الابرتهايد، كريس ستالس. في حقل واحد من الحقول الواسع بقي في منصبه حتى ديرك كيس. وربو المالية الأبيض في حكومة الابرتهايد.

وتحاول كلاين أن تشرح كيف حصل الأمر دون ان تنهم قيادة المؤتمر الوطني الإفريقي:

"فدياتشي لا يؤمن بان رفاقه في الكفاح اشتركهم الاتحادات. برأيه، ضللوا لانعدام تجربتهم تماما في المواضيع الاقتصادية. ووجد المؤتمر الوطني الإفريقي نفسه عالقا في شبكة حبكت بقواعد وأنظمة كل هدفها تقييد وكبح قوة الزعماء المنتخبين. في اللحظة الأخيرة اتفق على أن يضاف الى الدستور الجديد بند يحمي كل الملكية الخاصة (!)، الأمر الذي منع كل قدرة على تنفيذ إعادة توزيع للأراضي.

"المؤتمر الوطني الإفريقي شجع على الموافقة للانضمام الى اتفاقات التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، وبذلك تعطلت القدرة على إيجاد أماكن عمل لملايين العاملين العاطلين عن العمل وذلك لان هذه الاتفاقات تمنع كل دعم حكومي لإنتاج محلي مثل مصانع السيارات ومعامل النسيج. وحتى النية للتوزيع المجاني لأدوية مضادة للايدز عرقلت لان الحديث يدور عن "انتهاك للالتزام بحقوق الملكية الروحية المقررة في نظام منظمة التجارة العالمية. وصفقة وقعت تماما قبل الانتخابات مع صندوق النقد الدولي منعت إمكانية فرض رقابة على العملة ورفع الحد الأدنى للاجور. وغيرها هنا وهناك من الاتفاقات الموقعة مع هيئات ذات أسماء تجارية كل واحدة منها تمثل جانبا آخر في الشبكة التي شلت فرسان الحكومة الجديدة.

وترتدي اعتذارية كلاين شكلا اكثر قطعا: "في نظرة الى الوراء، من الصعب ان نرى كيف كان ممكنا الوصول الى نتيجة مغايرة. جنوب افريقيا كانت في ذلك الوقت قريبة جدا من حرب أهلية. مذابح الشرطة واصلت العربدة، وتواصلت الاغتيالات للزعماء، وكان شعور بأن هذا كان هو الصراع الحقيقي – بين الصراع الحقيقي كان على الاقتصاد. أحد باستثناء حفنة من الاقتصاديين لم يرغب في البحث في المكانة المستقلة للبنك المركزي. وكان الافتراض بأنه حتى لو كانت هناك حاجة الى حلول وسط للوصول الى الحكم، ففي اللحظة التي تمسك بها اليد المتينة للمؤتمر الوطني الافريقي الخيوط، سيكون ممكنا اجراء الاصلاحات. ما لم يفهمه النشطاء هو في انه في تلك المفاوضات أدخلت تعديلات حول طبيعة الديمقراطية.

"في السنتين الاولتين لحكمه حاول المؤتمر الوطني الافريقي أن يستخدم المقدرات المحدودة التي تحت تصرفه كي يحقق الوعد باعادة توزيع المقدرات. اكثر من مئة الف منزل بنيت للفقراء. والملايين ربطوا بشبكات المياه، الكهرباء والهاتف. ولكن حت ثقل الدين والضغط الدولي لخصخصة الخدمات، سرعان ما بدأت الحكومة برفع الاسعار وفي غضون عقد من الزمان قطع ملايين من البشر عن شبكات المياه والكهرباء لانهم لم يتمكنوا من دفع فواتيرهم. اما البنوك، المناجم والاحتكارات الصناعية، التي تعهد مانديلا بتأميمها، بقيت في أيدي أربعة من عظماء المال البيض، الذين يسيطرون أيضا على 80 في المائة من بورصة يوهانسبورغ. لعل الاحصاءات الاكثر اثارة للصدمة هي التالية: منذ 1990، السنة التي خرج فيها مانديلا من السجن، انخفض متوسط مدى العمر لسكان جنوب افريقيا بـ 13 سنة.

حسب كلاين ما أقنع قيادة المؤتمر الوطني الافريقي و "أجبرها" على التخلي عن اصلاحاتها هي قوى السوق: "في اللحظة التي تحرر فيها مانديلا أصيب سوق الاسهم بالفزع والهلع. الراند – عملة جنوب افريقيا هبط 10 في المائة. فرار الفزع الذي استقبل مانديلا حين تحرر من السجن كان فقط بداية ما اصبح لعبة فعل ورد فعل بين قيادة المؤتمر الوطني الافريقي وبين الاسواق المالية – "حوار – صدمة" علم الحزب وعوده على قواعد اللعب الجديدة. مانديلا نفسه اعترف بوجود فخ السوق العالمية".

تابو مبكي، اليد اليمنى لمانديلا في عهد رئاسته ومن أصبح بسرعة خليفته، تعلم في بريطانيا وتأثر عميقا بتاتشرية الثمانينيات. مبكي أخذ على عاتقه منصب المرشد لشؤون السوق الحرة داخل الحزب. وبدلا من الدعوة الى تأميم المناجم، بدأ مانديلا ومبكي يتعاونان مع الرموز الاقتصادية لحكم الابرتهايد. في المقابلة الاولى التي منحها مانديلا بحكم منصبه كرئيس بعد الانتخابات، حرص على ان يبعد نفسه عن تصريحاته السابقة وقال: "في سياستنا الاقتصادية... لا يوجد ولو شعار واحد يربطنا بأي ايديولوجيا ماركسية".

نفي مانديلا ينبغي ان يفهم في سياقه الصحيح. الاغلبية في قيادة المؤتمر الوطني الافريقي كانت تنتمي الى الحزب الشيوعي الجنوب افريقي، الفرع المحلي للستالينية. هذه الحقيقة تشرح لماذا توقع منه اصحاب رؤوس الاموال مثل هذا النفي ومن جهة اخرى الانضباط المطلق في الهيكلية الحزبية التي منعت نشطاء المؤتمر الوطني

الافريقي من معارضة الطريق الجديد للقيادة واجبارها على الايفاء بتعهداتها للشعب. كلاين تتجاهل تماما هذه الحقيقة ولا تطرحها ضمن تحليلها. وهي تواصل وتقول:

"في حزيران 1969 كشف مبكي النقاب عن خطة اقتصادية ليبرالية جديدة دعت الى خصخصة أخرى، الى تقليصات في النفقات الحكومية، الى "مرونة" في سوق العمل، الى تجارة اكثر حرة والى اليات رقابة أخف على تدفق المال. "ببساطة قولوا اني تاتشري"، مزح مبكي كي يضمن بأن تصل رسالته الى الآذان الصحيحة". حتى هنا نظرية كلاين.

ولكن كلاين، رغم كونها صحفية باحثة من الدرجة الاولى، امتنعت عن استخلاص الاستنتاجات اللازمة. ليس مبكي فقط اصبح تاتشريا. ففي تشرين الاول 1994 قررت "وول ستريت جورنال" بأن مانديلا يبدو "بالضبط مثل السيدة تاتشر".

ولكن هل فقط التاتشرية هي التي أدت الى الغاء ضريبة التضامن، أم انه كان للقيادة المنتخبة في المؤتمر الوطني الافريقي اسباب داخلية منعتهم من الايفاء بوعودهم للجمهور الذي آمن بهم؟ "لجنة الحقيقة والمصالحة" التي بحثت عن السبل لاشفاء المظالم خرجت بتوصية متواضعة للغاية: فرض ضريبة لمرة واحدة بمعدل 1 في المائة، سميت "ضريبة التضامن" على الشركات المتعددة الجنسيات التي حققت المرابح من الابرتهايد، وذلك من أجل الضحايا. اما الحكومة، التي وقف على رأسها الان مبكي، فرفضت كل اقتراح لدفع تعويضات او فرض ضريبة التضامن على الشركات. كلاين تواصل وصفها فتقول:

"المطران ديزموند توتو قال: "هل سيكون بوسعكم ان تشرحوا كيف حصل ان اليوم، بعد نحو عشر سنوات من التحرير، ينهض رجل أسود في الصباح ليجد نفسه في غيتو محاصر؟ كيف يسير بعد ذلك الى العمل في المنازل الفاخرة في المدينة – التي لا تزال في معظمها بيضاء – وفي نهاية النهار يعود الى بيته في ذات الغيتو؟ لا أفهم لماذا لا يقولو هؤلاء الناس ببساطة – الى الجحيم بالمصالحة. الى الجحيم بتوتو ولجنة الحقيقة"".

نشطاء حقوق الانسان في جنوب افريقيا يدعون اليوم بأنه كان من الخطأ اهمال الجوانب الاقتصادية للابرتهايد والهيئات التي جاء ليخدمها.

"في نفس الوقت الذي رفضت فيه حكومة المؤتمر الوطني الافريقي فرض دفع التوصيات على الشركات الكبرى، واظبت على تسديد ديون الابرتهايد. وأشار مانديلا الى عبء الدين بأنه العائق الأساس والأكبر الذي كان أمام تنفيذ تعهدات "ميثاق الحرية"، ولكن الحزب عارض كل اقتراح بشطب الدين الهائل. في سنوات 1998 – 2004، مثلا، باعت حكومة جنوب افريقيا 18 شركة حكومية، مما أدخل اليها 4 مليار دولار، ولكن نحو نصف هذا المبلغ حول لدفع الدين. بمعنى، الحكومة باعت أملاكا وطنية كي تغطي ديون مضطهديها.

"الى أين ذهب؟ كانت هذه مسألة أخرى من المسائل "الفنية" التي لم يقف فيها المؤتمر الوطني الافريقي عند مبادئه الأساس. 40 في المائة من دفعات الدين السنوية للحكومة تتدفق الى صندوق التقاعد الهائل للدولة، الذي معظم المستمتعين به كان يشغلهم نظام الابرتهايد.

"في العام 2005، بعد عشر سنوات من الانعطافة الحاسمة لجنوب افريقيا نحو التاتشرية، نتائج التجربة فضائحية:

منذ 1994، السنة التي تسلم فيها المؤتمر الوطني الافريقي الحكم، تضاعف عدد الحاصلين على رزقهم بمبلغ أقل من دولار في اليوم فارتفع من 2 مليون الى 4 مليون في 2006.

في سنوات 1991 – 2002 ارتفع معدل البطالة في اوساط السود بأكثر من ضعفين، من 23 في المائة الى 48 في المائة.

الحكومة بنت 1.8 مليون وحدة سكن، ولكن في نفس الوقت فقدت 2 مليون نسمة منازلهم ونحو مليون نسمة أخلوا من مساكنهم في المزارع. معنى الاخلاءات كان ان عدد ساكني الاكواخ ارتفع بمعدل 50 في المائة.

"الحجة الاكثر اقناعا في صالح التنازل عن وعود "ميثاق الحرية" باعادة التوزيع كانت الحجة الاقل ابداعا منها جميعا: "العالم تغير، لكل أحاديث اليسار هذه لم يعد هناك أي معنى، هذه هي الامكانية الوحيدة اليوم". أفضل الاقتصاديين في المؤتمر الوطني الافريقي اجتازوا دراسات سريعة في اقتصاد السوق. فقد نقلوا الى مكاتب ادارة المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ووضعوا ضمن برامج التأهيل السريعة لمدراء المدارس الاجنبية للاعمال التجارية، في بنوك الاستثمار، في معاهد البحث لشؤون السياسة الاقتصادية وفي البنك الدولي، وهناك اطعموهم بلائحة طعام ثابتة من الافكار الليبرالية الجديدة.

"لم يسبق أن أغويت حكومة مستقبلية هكذا من قبل الاسرة الدولية"، تدعي كلاين حسب وصفها، يسيطر السود على الدولة ومؤسساتها التمثيلية ولكن تلك الاقلية البيضاء التي حكمت في عهد الابرتهايد لا تزال تسيطر على الاقتصاد حتى اليوم. المشكلة هي ان كلاين تفعل بالضبط ما تروج ضده، وتستخلص استنتاجات وكأنه يمكن الفصل بين السياسة والاقتصاد. وهي لا تذكر على الاطلاق الفساد الهائل الذي استشرى في اوساط قيادة المؤتمر الوطني الافريقي، وانعدام نجاعة الجهاز الحكومي.

السطر الاخير محبط في كل الاحوال: رغم الغاء المظاهر الفظة للابرتهايد، بقيت جنوب افريقيا دولة الاقلية البيضاء. هذه الاقلية تسيطر في شركات المناجم والصناعة، في المؤسسات المالية وعلى الاراضي التي لم يتم اعادة توسيعها. قوتها الاقتصادية تجد تعبيرها في السياسة الداخلية والخارجية التي ينفذها الممثلون السود للاغلبية المهزومة. ولا غرو ان جنوب افريقيا "الديمقراطية" هي اليوم احدى المناطق الاكثر خطرا في العالم من حيث الجريمة والعنف.

منبر حوار

حول مسألة القومية في فلسطين

لم يتراجع الحزب الشيوعي الإسرائيلي – الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة حتى اليوم عن شعاره الرئيسي "إسرائيل– فلسطين, دولتان لشعبين". ويعني هذا الشعار أن قوميتين تقطنان في فلسطين التاريخية– لكلٍ منهما الحق بدولتها : إسرائيل في مناطق 48 والدولة الفلسطينية المزمع قيامها في مناطق 67, وقد تحوّل هذا الشعار منذ مدة طويلة إلى كتر تستخدمه مجاهرة به الإمبريالية وذراعها المتمثل بنظام الحكم الإسرائيلي.

كما يتمسّك الحزب الشيوعي الإسرائيلي بشعار خالد يخصه ألا وهو "الحزب اليهودي العربي", بمعنى أن أعضاءه من منطقة 48, ينتمون إلى قوميتين مختلفتين, ويتم تعريفهما بناءً على هذا الانتماء: عرباً على حدة ويهوداً على حدة. ألا نشتمّ هنا رائحة التفرقة الإثنية أو الأبرتهايد؟ عندما تفرض قيادات حزب ما على الحزب الخطوط العريضة ذاتها التي يتبناها نظام الحكم في دولة اسرائيل؟ فلنأخذ على سبيل المثال مبنىً سكنياً في "تسيريت عيليت" وفيه عائلة عضو عربي من الحزب و عائلة جاره, وهو عضو يهودي في الحزب, تتشارك العائلتان الحياة اليومية ويلعب الأطفال سوية دوماً. فهل يتم فصلهم في مجمع حزبهم اللغوي حسب التصنيف الحاسم "يهودي – عربي" ؟ أنت هنا (أين)؟ وأنا هناك (أين)؟ يمكن لما سبق أن يفسّر منشأ الإنقسام السياسي الحاصل في الحزب الشيوعي الإسرائيلي بين فرع تل أبيب وفرع يافا. إذ ان الوسط اليهودي المنفصل تبتلعه بالضرورة البيئة اليهودية التي يعيشها أعضاؤه.

إذاً فإن نظام الفصل العنصري بين ما اصطلحت دولة اسرائيل تسميته ب"الأوساط" – والذي يكرّس هيمنة "الوسط اليهودي" – للنظام الداخلي الحزبي للحزب الشيوعي الإسرائيلي ليس مميز له فقط. ما هذا المثل إلا مثلاً عاماً يرجى منه أن يوصلنا إلى السؤال التالي: هل من فرق بين أبناء الفريقين الناطقين بلغة مختلفة القاطنين في هذه البلاد – وهي فلسطين التاريخية؟

هل من فرق يمكن تعريفه على أنه قومي بحت, يحتم الفصل الملموس بينهما في رقعة البلاد ذاتها؟ من الواضح أن أهل جنين وأهل أم الفحم ينتمون إلى القومية ذاتها, كذلك أمر الجدة في مخيم عين الحلوة (في لبنان) وحفيدها في الناصرة. إن النظرية التي سنطورها هنا باقتضاب تقول, عملياً, أن الصفات الثقافية كاللغة والتاريخ والأدب وغيرها لا تمثّل أساساً لتشكيل قومية بل أن الأساس هو مادي ملموس أي البلاد التي تتواجد فيها وتتطور فيها المجموعة السكانية تلك.

منطقة واحدة – قومية واحدة –

من باب توخي الدقة فإن السوق الداخلي والذي تحدّه عادة الحدود الطبيعية يخلق, بشكل كلاسيكي, منطقة يصبح سكانها قومية منظمة, وتبدأ المجموعة السكانية عملية تتوحد من خلالها اللغة, وتبنى فيها تاريخاً مشتركاً. يمكن لهذه الأمور أن تتحقق فقط بفعل القوة الدافعة والتنظيمية للثورة الاجتماعية, وعادة تقود الطبقة البرجوازية الشابة والجريئة هذه الثورات. الثورة الأمريكية في القرن الثاني عشر والتي تلتها استمراراً لها الحرب الأهلية, كانت أول حالة تداخل فيها تشكيل القومية بالتحرر الوطني من حكم الاستعمار البريطاني. كانت الثورة الأمريكية, والثورة الفرنسية بعدها, أول الثورات التي طبقت مبدأ التماهي ما بين الجنسية والقومية. فإن كنت مواطنا في دولة ما تكون أيضا حاملاً لقوميتها. هكذا طبقت هذه الثورات مبدأ نظام الأرض: فلتكن من تكون طالما ولدت في هذه البلاد, تكون مواطناً فيها وتحمل قوميتها على الفور. هذه هي مبادئ الديمقراطية المتابعة في المجال القومي.

هكذا إذاً في الولايات المتحدة, يكون أي طفل ولد في الولايات المتحدة لعائلة مهاجرة من المكسيك, ولو كانت هجرتها غير قانونية, مواطناً أمريكياً وأمريكي القومية – حتى ولو كان يتكلم الإسبانية مع عائلته وفي حيّه وليس الإنجليزية.

على هذا النحو ينقشع ستار الغموض الذي يغلف مسألة القومية بغية التستر على القضايا الجوهرية للإضطهاد القومي.

إن هدف التحرر القومي هو هدم وتفتيت جميع أساليب اضطهاد الشعوب التي تنتهجها الدول الناهبة. بما يعني ان تتحوّل البلاد المقموعة إلى دولة يكون مواطنوها أحراراً, وتكون حرة من الاستعمار وذات سيادة. لنسر على خطى سوابق تحرر فيها المواطنون ليخطو بالإنسانية قدماً. إن هدف الصراع من أجل التحرر القومي في فلسطين هو إقامة دولة القومية – دولة القومية الفلسطينية.

قد يدّعي من يدّعي عندئذٍ أن البلاد ناطقة بلغتين مختلفتين (على الأقل) – العبرية والعربية وبالتالي فثمة قوميتين. العديد من الدول تنطق بأكثر من لغة, ولكلٍ ثقافتها الخاصة, وتجد هذه الدول رغم ذلك دول قومية. يتكلم أبناء القومية الواحدة لغتين أو ثلاثة أو أكثر. فلنأخذ بلجيكا في أوروبا مثلا. ولغاتها الثلاثة, وسويسرا بلغاتها الأربعة ورومانيا بلغتيها. وفي القارة الأمريكية نجد كندا بلغتيها أما آسيا فالهند بمئات لغاتها. إذاً يبدو أن القومية ليست حصراً بالضرورة على مجموعة الناطقين بلغة ما. بل قد تشمل مجموعة الناطقين بلغة واحدة عدة قوميات انجليزية واسبانية وفرنسية وألمانية وبرتغالية. في الولايات المتحدة استطاع فرن الصهر القومي خلال جيل واحد أو اثنين محو الخصوصية اللغوية. أما في الدول غير المتطورة فلم يتحقق الأمر. هذا الاختلاف لا يغيّر حقيقة كون هذه الدول دول قومية.

إن حل المسألة القومية في فلسطين يكمن في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني, أي تحريره وتوحيده والقضاء على الانشقاق الأثني وهو ما خلفّه القمع الكولونيالي. وكذلك تحقيق العودة وتحرير اليهود من قدر محفوف بالحروبات المستمرة منذ تقسيم البلاد في 48.

لتوضيح الصورة, تكون الدولة الديمقراطية العلمانية مطابقة في حدودها لمساحة فلسطين التاريخية, كما تنص الخطوط العريضة "للجنة" وتضم أبناء القومية الفلسطينية على شقيهما. وتكون دولة القومية الفلسطينية بمعناها العصري والحقيقي. يحصل الشّقّان على تمويل متساوٍ لنشاطاتهما الثقافية.

إن كلمة السر أصلاً هي المساواة ثم المساواة ثم المساواة. ليس بالكلمات فقط بل في الواقع أيضاً. المساواة هي ضمان حرية المواطنين. المساواة التامة والمطلقة بين جميع المواطنين. والحرية لجميع المواطنين بغضّ النظر عن انتمائهم لهذه المجموعة أو تلك.

أرييه بن دافيد

كفى للنهب والطرد من الشيخ جرّاح!

كفى للتطهير العرقي الذي تمارسه الدولة اليهودية!

البديل الوحيد: جمهورية علمانية ديمقراطية في كل البلاد!

المستوطنون – الذين يقيمون في بيوت الفلسطينيين المطرودين وتحت حماية قضاء وقانون الدولة اليهودية – يعملون كممثلين لحكومة نتنياهو–براك–ليبرمان. إن منطق "دولة الشعب اليهودي" يعمل بقوة الجيش، الشرطة وحرس الحدود و"الشاباك" وأجهزة حكمه. تقف كلها ضد السكان الفلسطينيين الذين تتم مطاردتهم ونهبهم.

كل بشاعة المؤسسة الرسمية المبنية على الاستعلاء العرقي تتجلّى في الشيخ جرّاح: النهب مسموح، والقمع مسموح، لأن هذه هي الاحتياجات الماسّة لـ"دولة الشعب اليهودي".

كشف القرار القضائي في صالح التطهير العرقي في الشيخ جرّاح، وبوضوح تامّ، أنه رغم وجود جهاز "دولة القانون" في دولة اليهود إسرائيل، يستطيع اليهود الحصول على الأملاك التي يدّعون ملكيتها في ما قبل **1948**. ولكن العرب لا يمكنهم ذلك! ولا حاجة للبحث في تلك القوانين التي تتيح ذلك. إنها قوانين الأبارتهايد!

إن ما يحدث هو ظاهرة عامّة ولا تقتصر على الشيخ جرّاح فحسب. إذ يجري سلب ونهب الفلسطينيين بغضّ النظر عن مواطنتهم في القدس ويافا واللد والجليل والنقب، وخارج الجدار وداخله. النهب والسلب والتطهير العرقي هي النتائج المنطقية للصهيونية.

علينا قلب هذا المنطق الخطير رأسًا على عقب.

هدف نضالنا أن يعيش هنا بشرٌ بدون نهب ولا قمع عرقي أو طائفي. ولأجل هذا النضال في مواجهة أجهزة القمع والقضاء والدعاية التي يديرها النهّابون، علينا أن نوحّد صفوفنا مع من يعانون النهب، مع من تُسلب أملاكهم. علينا أن نطرح بديلا عقلانيًا وعادلاً.

أمام عدالة قضايا الحكومة والبلديّة في الشيخ جرّاح، فلنواصل العمل معًا لأجل إقامة اللجان الشعبية في كل مكان، لكي تنضمّ بدورها إلى شبكة مكثفة للنضال الشعبي المنظم.

اللجنة لأجل الجمهورية العلمانية الديمقراطية في كل البلاد

آذار **2010**

http://www.onedstate.blogspot.com

اصدار اللجنة من أجل دولة علمانية ديمقراطية

المحرر: ايلي أمينوف

ص.ب: **8621** القدس

onestate.walla.com

المقالات الموقعه باسماء أصحابها لا تعكس بالضرورة رأي أسرة التحرير